

الادبية ، وسط ظروف مخينة ، قد يتقرر فيها مستقبل البلاد والدولة ، وتعتقد الصحيفة ايضا ، بان السلطة في اسرائيل .

« على ابواب ضغوط قوية من الخارج ، وعلى ابواب هاوية في الداخل، وعلى هذا فان الانتخابات المبكرة هي المخرج الافضل» ( يديحوت احرونوت ٢٠/١٢/٧٦ )

١ - ان يطلع الحكومة على نيته .  
٢ - ان يقدم كتاب استقالته لرئيس الحكومة .

٣ - يجب ان تمر ٤٨ ساعة من اللحظة التي قدم فيها استقالته ، خلال هذه الـ ٤٨ ساعة يستطيع ان يتراجع عن استقالته ، فاذا لم يرجع بها ، يكون مستقيلا بحكم القانون .

الا ان اسحق رابين لم يمنحها هذه الفرصة ، وسارع بعد انتهاء الجلسة الى رئيس الدولة افرايم كتسير ، حيث قدم استقالته ، والحكومة تحولت بفعل القانون الى حكومة انتقالية .

وقد جاء في البيان الذي قدمه اسحق رابين للكنيست يعلن فيه استقالته « ... لقد قدمت استقالتي لسيادة الرئيس ، بعد ان اطلعت الحكومة على نيتي بذلك . وهذه هي الاسباب الاساسية لاتخاذى هذه الخطوة : في جلسة الحكومة يوم الاحد قدمت اقتراحا للحكومة ، ان تطبق القانون على وزراء المبدال وكتلتها في الكنيست ، وكنت اعلم عندما رفعت هذا الاقتراح ، ان الحكومة ستبقى حكومة اقلية تستند على ٥٧ عضو كنيست فقط . ولانني لم افو ، ولا انوي ان اكون رئيس حكومة اقلية حتى يوم الانتخابات المعين في القانون ، كان يترتب علي ان اعمل على تقديم الانتخابات وحل الكنيست . وقد قبل اقتراحي بالنسبة لذلك في مركز الحزب هذا المساء ، وفي التجمع المبامي بشكل جماعي ، ثم تقدمت بتوصية لمراكز الاحزاب كسي تقرر هذا الموقف . ولهذه الاسباب اشرت ان استقيل من منصبى الآن ، كي اتمكن من الاستمرار في نفس الطريق ، والوصول الى تشريع قانون لحل الكنيست ، وتقديم الانتخابات .

وهكذا فقد اصبح واضحا ان اسمق رابين قرر التعجيل في موعد اجراء الانتخابات للكنيست ، وقد اعلن عن ذلك امام حزبه ، بعد ان اجري مشاورات مكثفة مع ستة من وزراء حكومته ، اربعة منهم من حزبه وهم ، يجال لون وحاييم تسادوك ، ويسرائيل جليلي ويهوشع رابينوفتش ، وكذلك مع وزيرى الاحرار المستقلين ، ووجيد رابين نفسه امام خيارين فقط ، اما ان يقدم استقالة حكومته قبل التصويت على اقتراح حجب الثقة الذي تقدمت به كتلة ليكود . او ان يؤجل الاستقالة الى ما بعد الاقتراح اذا ما ضمن اسقاط الاقتراح ، الا ان رابين اختار الخيار الاول ، بعد ان فشلت الحكومة في الاتصالات التي اجرتها مع عضوة الكنيست شولاميت الوني ، وباقي الكتلة الصغيرة لاقناعها بتأييد الحكومة في الكنيست او الامتناع عن التصويت على الاقل ، فسارع رابين الى عقد جلسة حكومية طارئة في مبنى الكنيست ، واطلع الوزراء على نيته الذهاب الى رئيس الدولة في نهاية الجلسة لتقديم استقالته . وفي نفس الجلسة اطلع وزيرا الاحرار المستقلين كول وهاوزنر الحكومة على نيتهما تقديم استقاليتهما من الحكومة . بل وقدما استقاليتهما فعلا الى رئيس الحكومة مما زاد في تعقيد الازمة ، الا ان المستشار القانوني للحكومة بروفيسور ٠٦ براق ، عبر عن رايه بان الوزيرين ليسا بحكم المستقلين لان خطوات الاستقالة لم تكتمل طبقا للقانون ، وهكذا ، فان استقالة وزيرى الاحرار المستقلين خلفت